



كوت ماري حيراق
داد كاي بالاي ئوتتختيادي

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

عدد ١٠٣ / ١٠٢ / ١٠١٣ / ١٠٢٣

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٧ / ١١ / ٢٠١٣ برئاسة القاضي
سيد منحت محمود وعضوية كل من السادة القضاة فروع محمد السلي
وجعفر ناصر حسين واكرم طه محمد واكرم احمد باهان ومحمد صائب
التفتيشي وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون فوس كوروكيس وحسين
عباس أبو التمن المأثورين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

المدعي / (ح.ص.ع) - وكيله المحامي (ب.ج.ع).
المدعى عليه / رئيس مجلس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات / إضافة
لوظيفته - وكيله الموقف الحقوقي (أ.ج.ع) .

الإشعاء :

إدعى وكيل المدعى أمام المحكمة الاتحادية العليا في الدعوى العرفية
(١٠٣ / اتحادية / ٢٠١٣) بأن موكله من قائمة تجمع الأيدي المظلمة والحائز
في محافظة واسط على (٢٠٣٨) صوت قد أُلغى باستبداله بالمرشحة
(أ.ج.ب.) والحائزة على (٥٠٥) صوت والذي نُشر إلى هذا الاستبدال غير
الناظر لحد الآن بموجب الكتاب (ش/م/٢/الاعتيادي (١١٨) في (٨/٩/٢٠١٣)
حيث أن القرار هذا يستوجب الإلغاء كونه قد خالف ضمناً قرار المحكمة
الاتحادية العليا بالعدد (٢٠١٣/٣٩) ذلك أن الخطوة الثالثة والتي أُخيت بموجب
قرار المحكمة الاتحادية العليا أعلاه قد جاء نصاً بديلاً عنها وكما يلي (إذا لم يتم
استكمال المقاعد المطلوبة للتساء ووفقاً لما ورد في أعلاه فيتم تخصيص مقعد



كولاً ماري عبود
داد كاري بالآي لوتكتيادي

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

عدد: ١٠٣ / اتحادي / اعظم / ٢٠١٣

لتنماء من القوائم التي حصلت على مقعدين ويتم إستبدال المرشح الفائز بالمقعد الثاني بالمرشحة (وحيث أن النص أعلاه يستوجب الإلغاء للأسباب التالية :

- ١- إنه نص مخالف للدستور ومبادئ العدالة والإنصاف .
- ٢- إنه لم يأتي بجديد أو يبدل عن النص الملغى بل التفت على القرار مجدداً مما يجعله عرضة للإلغاء .

٣- ولما كان قرار المحكمة الاتحادية العليا قد جاء صريحاً وواضحاً فيما يخص تحقيق العدالة وتطبيق المواد (١٤ و ١٦ و ٢٠ و ٣٨ / أولاً) من الدستور وكذلك أحكام التعديل الرابع لغاتون الانتخابات لمجلس المحافظات وحفاظاً على تطبيق أحكام الدستور والاحتكام إلى روح العدالة فلن ما لجأت إليه دائرة المدعي عليه إضافة لوظيفته قد جاء بذوره تشمل الجميع ولمخالفة النص لسروح القاتون ومبادئ العدالة والمحافظة على استقرار الأوضاع والحقوق التي رتبها القاتون والحقوق المكتسبة عليه طلب من المحكمة الاتحادية العليا الحكم بإلغاء النص أعلاه كونه مخالفاً للقانون وتمتع موكله بحقه الانتخابي التي قررها السابقون وإصدار قرار المحكمة بصفتها محكمة للأمر المستعجلة بإبقاء موكله في مجلس المحافظة لحين حسم الدعوى مع تحميل المدعي عليه المصاريف والأتعاب. وبعد تسجيل الدعوى لدى هذه المحكمة وفقاً للفقرة (ثالثاً) من المادة (١) من النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا رقم (١) لسنة ٢٠٠٥ وبعد إستكمال المحكمة الإجراءات المطلوبة وفقاً للفقرة (ثانياً) من المادة (٢) من النظام الداخلي للمحكمة المشار إليه أعلاه تم تعيين موعد للمرافعة وحضر عن المدعي وكيله المحامي (م.ج.ع) بموجب وكالته المصدقة من دائرة كاتب العدل في الكوت بعد



كويتي عبادي

داد كاي بالاي تيتتتتتتتتت

جمهورية العراق

المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١٠٢/تجديبة/اعظم/٢٠١٣

صومي (١٨٨٣٩) في (٢٠١٣/٩/٣٠) المربوطة نسخة منها في ملف الدعوى كما حضر وكيل المدعى عليه إضافة لوظيفته الموظف الحفوقي (أ.ح.ع) بموجب وكتلته الرسمية المربوطة نسخة منها في ملف الدعوى ويؤشر بالمرافعة الحضورية والعثنية كمر وكيل المدعى ما جاء في عريضة الدعوى وطلب الحكم بموجبها مع تحميل المدعى عليه كافة المصاريف والأتعاب كما كرر وكيل المدعى عليه ما جاء في التلحة الجوابية المقدمة إلى المحكمة والمؤرخة في (٢٠١٣/١١/١٠) طالباً رد الدعوى مع تحميل المدعى كافة المصاريف لأن موكله إضافة لوظيفته أصدر قراره المطلوب إلغاء إستناداً لقرار المحكمة الاتحادية العليا المرقم ٣٩/تجديبة/٢٠١٣ وهو قرار ملزم وبات للسلطات كافة وبموجب القرار المذكور تم تعديل نظام توزيع المقاعد رقم (١٢) لسنة ٢٠١٣ ولما كانت قائمة المدعى فائزة بمنعدين ومنح كلاهما للرجال دون المرأة ولغرض الوصول إلى نسبة الكوتا فقد تم إستبدال المرشح الثاني في عدد الأصوات والذي هو المدعى بالمرأة من نفس القائمة والحاصلة على أعلى الأصوات وبذلك استناداً إلى الفقرة (د) من الخطوة الثالثة من نظام توزيع المقاعد المعدل والتي تنص على (إذا لم يتم إستكمال المقاعد المطلوبة للنساء وفقاً لما ورد في أعلاه فيتم تخصيص مقعد للنساء من القوائم التي حصلت على مقعدين ومن الأدنى إلى الأعلى ويتم إستبدال المقعد الثاني بالمرشحة الحاصلة على أعلى الأصوات ضمن نفس القائمة) وأن المدعى سبق وأن قدم طلباً إلى الهيئة القضائية للانتخابات لتحميل قرار المحكمة الاتحادية العليا رقم (٣٩/تجديبة/٢٠١٣) الصادر في (٢٠١٣/٨/٢٦) إلى الدورات الانتخابية المقبلة



كوت ماري عيراق
داد ككاي بالاي تيبنتيحاداي

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١٠٣ /التعليق/٢٠١٣

وقد اصدرت الهيئة القضائية قرارها برفض الطلب وكرس وكيلي الطرفين قولهما وطلبتهما السابقة وطلبها الحكم بموجبها وعليه وحيث أن المحكمة كتبت تعقيباتها في الدعوى واطلعت على التواتح المتبادلة بين الطرفين وعلى قولهما السابقة لذا قررت اتمام ختام المرافعة والقهم القرار علناً.

القرار:

لدى التفتيح والداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد أن وكيل المدعي يطلب في عريضة دعواه من المحكمة الاتحادية العليا الحكم بإلغاء الفقرة (د) من قرار مجلس المفوضين رقم (١) للمحضر الاعلاني (١١٥) في (٢٠١٣/٩/١) من الفقرة الثالثة (حساب كوتا النساء) والمتعلقة بتوزيع المقاعد بين الفئتين من المرشحين لمجلس المحافظة، وحيث أن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا محددة في المادة (٩٣) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ وفي المادة (١) من قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ وليس من بينها طلب وكيل المدعي بالنظر في الطعون المقدمة على توزيع المقاعد بين الفئتين إذ إن ذلك من اختصاص المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وإن قرارها يخضع للظن أمام الهيئة التمييزية المشكّلة في محكمة التمييز الاتحادية لذا تكون دعوى المدعي خارج اختصاص المحكمة الاتحادية العليا ومن ثم تكون واجبة الرد من جهة عدم الاختصاص لذا قررت المحكمة الاتحادية العليا الحكم برد دعوى المدعي من جهة عدم الاختصاص مع تحميله مصاريف الدعوى وأتعاب المحاسبة لتوكيل المدعي عليه الموظف الحرفوفي (أ.ج.ع) مبلغاً

كوت ماري عبراك

داد ضاري بالقرى تيتتيمادي



جمهورية العراق

المحكمة الاتحادية العليا

العدد ١٠٣ / القضائية / عام ٢٠١٣

قرره مادة ألف ايفسار وصدر الحكم حضورياً وبالاجماع باتاً استناداً
للمادة (٩٤) من الدستور والله علماً في ٢٧ / ١١ / ٢٠١٣.


الرئيس

منحت المصمود


العضو
فاروق محمد الساي


العضو
جعفر ناصر حسين


العضو
اكرم طه محمد


العضو
اكرم احمد باهان


العضو
محمد صائب النقشبندي


العضو
عبود صالح التميمي


العضو
ميخائيل شمشون قس كوركيس


العضو
حسين أبو التان